

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٢٣٧**

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد تقية
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

00-76791

*0076791

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارولين ماكاسكي، منسقة الإغاثة الطارئة المؤقتة، التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيدة ماكاسكي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من منسقة الإغاثة الطارئة المؤقتة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة كارولين ماكاسكي، وأعطيها الكلمة.

السيدة ماكاسكي (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي على وجه الخصوص وثيقة الصلة بالموضوع في هذه المرحلة، لأن كل الجهود الدبلوماسية والعسكرية لإنهاء ما وصف بـ ''حرب أفريقيا العالمية الأولى'' لم تسفر حتى الآن عن نتائج، بينما لا تزال الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أسوأ الأزمات في العالم من حيث حدتها وكبر حجمها.

ونرى من الجانب الإنساني، أن الحالة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تتدهور، حيث يجري النشاط العسكري بكثافة متفاوتة، ومن حين إلى آخر تتطور الاشتباكات إلى معارك شاملة. والمجلس ملم بالأحداث المؤسفة التي وقعت في كيسانغاني قبل أشهر قليلة، إذ أرسل المجلس نفسه إلى المنطقة. وقد اضطرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مرارا إلى تعليق عملياتها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أو التخلي عنها. وفي معظم أنحاء المقاطعة الشرقية والمقاطعة الاستوائية اللتين لا تخضعان لسيطرة الحكومة، لا يزال يتعذر الوصول إلى العديد من المناطق نتيجة لخراب شبكة الطرق أو عدم وجودها واستشراء عدم الأمن. وهناك أوبئة متكررة الحدوث، وندرة في الأدوية وقد انهار نظام العناية الصحية.

وأرقام الأشخاص المتضررين من هذا الصراع أرقام مذهلة. فخلال ثلاث سنوات من الحرب الأهلية المطولة، ارتفع عدد المتضررين من الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حوالي ١٦ مليون شخص - أي ما يبلغ

٣٣ في المائة تماما من عدد السكان. وأعضاء المجلس ملمون بدراسة أصدرتها في وقت سابق من هذه السنة لجنة الإنقاذ الدولية، خلصت إلى أن ما يبلغ ١,٧ مليون شخص - منهم حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ من الأطفال تحت سن الخامسة - من المرجح أن يكونوا ماتوا نتيجة للحرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحده. ويعزى حوالي ثلث تلك الوفيات في الواقع إلى أعمال العنف. أما البقية فتعزى بصفة أساسية إلى أمراض يمكن الوقاية منها وإلى سوء التغذية الناتج عن عدم وصول المساعدة وعدم توفرها وعدم قدرة الناس كلية على أن يعيشوا حياة طبيعية. وتشير الدراسة إلى أن معدلات وفيات الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أعلى المعدلات في العالم، ومن المرجح أن تزداد هذه المعدلات على نحو مأساوي.

وتسود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحدث في مناخ من الإفلات التام من العقاب. وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين، فإن المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تتوفر لهم أي حماية، ولكن على النقيض، يستهدفون بصورة منتظمة من جميع أطراف الصراع. وقد وفرنا سلسلة من خرائط الإحاطة للمجلس التي سيرى منها الأعضاء أن أكثر من مليوني شخص قد شردوا.

ومما يمثل مصدرا خاصا للقلق الحالة في مقاطعة كيفو وفي المقاطعة الشرقية، حيث أدت حركات التمرد والحركات المضادة للتمرد والتوترات العرقية إلى تشريد حوالي ٩٥٠ ٠٠٠ شخص. وزاد من تعقيد هذه الحالة وجود جماعات مسلحة، تستخدم العنف العشوائي ضد المدنيين كاستراتيجية حربية.

ومما يشكل مصدرا خاصا للقلق حالة أعداد كبيرة من الأشخاص الذين لجأوا إلى الغابات المطيرة - حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ في مجملهم. وقد عانى العديدون منهم التشريد عدة مرات؛ وفروا إلى مناطق نائية، يعيشون بصفة أساسية على الثمار البرية والطعام الخام، مع ندرة العناية الطبية أو عدمها. ولا نزال نتلقى معلومات عن أشخاص مشردين داخليا يتعرضون بانتظام للعمل القسري، ويجدون أنفسهم في أيدي مختلف ميليشيات الجماعات العسكرية سجناء أو رهائن. ويعاني الأطفال أيضا من مصير مروع ولا نزال نسمع تقارير عن تجنيد الأطفال الكونغوليين، ويؤخذ بعضهم إلى البلدان المجاورة.

وفيما يتعلق باللاجئين، يوجد حاليا أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ في البلدان المجاورة، مع هجرة جماعية حدثت مؤخرا من المقاطعة الاستوائية إلى جمهورية الكونغو - وتلك حالة مأساوية بالنسبة لبلد خرج مؤخرا من حربه الخاصة، أن يعاني الآن من العبء المضاعف المتمثل في تدفق هائل للاجئين. إذ فر ١٠٠ ٠٠٠ إلى جمهورية الكونغو وحدها و ١٠ ٠٠٠ آخرين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وخلال الأسبوعين الماضيين فر ٥ ٠٠٠ شخص آخرين من كاتانغا إلى زامبيا. ومع ذلك، فإن جمهورية الكونغو أيضا تستضيف أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ فروا من الحرب الأهلية في البلدان المجاورة، رواندا وبوروندي وأنغولا وأوغندا والسودان.

فما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؟ إنه يعني أن الاقتصاد قد انهار تماما، تاركا الأغلبية الساحقة من سكان البلد يواجهون مصاعب مالية حادة. والحرب، التي زادت تعقيدا من جراء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عميقة الجذور، وسوء الإدارة والإهمال، قد أدت إلى نقص في الغذاء وإلى زيادة مروعة في سوء التغذية. وهناك نقص بالغ في الأغذية يتراوح بين ٢٠ في المائة إلى ٥٥ في المائة من الطلب في بعض أنحاء البلد. أما أسعار صرف النقد الأجنبي فقد تضاعفت عن قيمتها

السابقة؛ وهناك حظر قائم على استخدام النقد الأجنبي، والموارد المحدودة المتاحة منه للأنشطة الإنسانية قد تناقصت قيمتها على نحو جسيم، مما يعرض للخطر من هم في حاجة ملحة للمساعدة.

وتجد الوكالات الإنسانية صعوبة متزايدة في العمل في ظل هذه الظروف أو تقديم مستوى المساعدة المطلوبة لإنقاذ الأرواح. وكان للحرب أثر مضاعف تمثل في إيجاد أعداد جديدة من السكان الذين يحتاجون للمساعدة، وفي نفس الوقت أوجدت الحرب ظروفا أمنية غير محتملة تعرقل إمكانية الوصول إلى هؤلاء السكان. ومما يزيد من حدة الوضع العراقيل التي تواجه الدعم السوقي، الأمر الذي يجعل توصيل المساعدة للعديد من المناطق النائية مهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة.

وتواجه هذه المشاكل سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو في المناطق التي تخضع لسيطرة كيانات المتمردين الثلاثة: التجمع من أجل الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، وحركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والتحرير. وفي المناطق التي تخضع للحكومة، ترجع المشاكل إلى بعض الإجراءات الإدارية الصارمة التي تصاحب عملية منح الموافقة على الدخول إلى هذه المناطق. أما في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون فإن عدم السماح بدخولها يعزى إلى حالة انعدام الأمن السائدة. وثمة مثال صارخ يدلل على حجم العراقيل التي تمنع الوصول، حيث يوجد ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ من المشردين في إكواتور الجنوبية، إلى جانب ٠٠٠ ١٥٠ آخرين من النازحين داخليا في شمال كاتانغا، ممن تركوا بدون أن تقدم لهم المساعدة الإنسانية المطلوبة بشدة، بالرغم من أن الوكالات الإنسانية كانت تتوفر لديها الوسائل والقدرة على توصيل هذه المساعدات؛ لكن لم يسمح لها بالدخول.

وعلى الرغم من هذه المشكلات، فإن وكالات الأمم المتحدة لا تزال تعمل في الميدان بكل اجتهاد للاستجابة لمقتضيات الموقف الماثل. وقد أسفر ذلك، على سبيل المثال، عن عدد من العمليات التي تمثل اختراقا في بعض من أكثر المناطق تضررا بالصراع، بما في ذلك كاساي، شمال كاتانغا، واكواتور، وإيتوري وجنوب كيفو. وتحتفظ الأمم المتحدة بحضور واسع في كافة الولايات الاحدى عشر التي تتألف منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقيم وكالات الأمم المتحدة والمنسق الإنساني تعاونا وثيقا ومفيدا للغاية مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما تحظى بالدعم الكامل من جانب السيد كامل مرجان الممثل الخاص للأمين العام. وبوسعي أن أقول إن هذا المثال من أفضل الأمثلة للتعاون السياسي والإنساني في إطار ممارسات الأمم المتحدة.

وقد تحقق هذا العام نجاح كبير - وكان لنا بالفعل بعض النجاح - من خلال تنفيذ حملة للقضاء على شلل الأطفال على مستوى البلد، حيث شملت أكثر من ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة، وكذلك من خلال مبادرات أخرى على مستوى البلاد أو عبر الخطوط الأمامية. وعلى سبيل المثال، شملت حملة الفحص هذا العام ٠٠٠ ٢٨ من طلبة المدارس. ويتعذر معرفة عدد الأطفال الموجودين في المدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الأيام؛ وتشير التقديرات إلى أن عددا يتراوح نسبته ما بين ٣٥ في المائة و ٥٠ في المائة من الأطفال الذين وصلوا إلى سن المدرسة يتلقون التعليم الابتدائي.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن النداءات الموحدة لتقديم التبرعات لعام ٢٠٠٠، قد طالبت بمبلغ ٧١,٤ مليون دولار. ووصلت نسبة الاستجابة حتى يومنا هذا إلى ٦١ في المائة: ٤٣,٦ مليون دولار. ومع ذلك، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من الأموال المقدمة كانت لصالح برامج المساعدات الغذائية

والأمن الغذائي، مع وجود موارد ضئيلة جدا لقطاعات الصحة الأولية، والسيطرة على الأمراض الوبائية، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان، وبناء الثقة. ونظرا لفداحة الأزمة، فإن الأثر الإجمالي للمساعدات الإنسانية المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يوصف إلا بأنه ضئيل للغاية. وفي عام ٢٠٠٠ لم يتلق المساعدة الإنسانية سوى أقل من ٥٠ في المائة من إجمالي ١٦ مليون نسمة من المتضررين بالحرب، وحتى هؤلاء قد تلقوها بشكل متقطع.

وقد وجَّه الأمين العام في وقت سابق اليوم النداء الخاص بسنة ٢٠٠١، ويركز هذا النداء لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الاستراتيجية الإنسانية ذات العناصر التالية: توفير الدعم المطلوب لإنقاذ الحياة فورا؛ والنهوض باستراتيجيات البقاء وتوفير آليات موازية للتعامل مع السكان الذين تضرروا بالحرب؛ وتسهيل وتعزيز الانتقال الحر للأشخاص والسلع عبر خط المواجهة؛ ودعم المبادرات الذاتية للإنعاش في المجتمعات المحلية.

وسيرى أعضاء المجلس من واقع المعلومات المقدمة أن النداء الموحد للعام المقبل يشتمل على مشاريع تستهدف مستويات مختلفة من التدخل، من الأمن الغذائي للأسرة، والتدخل الصحي على المستوى المحلي، إلى برامج للمساعدة الأوسع نطاقا والتي تتطلب مشاركة من كافة أنحاء البلد. وتلافيا لحدوث كارثة إنسانية أفدح، فإن هذا النداء يمثل أحد النداءات القليلة التي دعونا فيها إلى زيادة حجم الأموال المطلوبة، ولكن بصورة متواضعة نسبيا - ١٣٩,٥ مليون دولار - وهو مبلغ متواضع إذا ما قورن بالاحتياجات. وسيكون حجر الزاوية في الاستجابة الإنسانية آلية التدخل الإنساني في حالات الطوارئ، والتي قمنا بإنشائها، وتوفر الأموال للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ مثل تلك التي تفجرت في كيسانغاني في حزيران/يونيه الماضي، وفي إكواتور مؤخرا. ويتم تقديم الأموال المتاحة محليا من خلال الهبات التي يتبرع بها المانحون، وهي الأموال التي يمكننا توجيهها للاستجابة للأزمات في الحال.

وفي حين تتزايد خطورة الوضع الإنساني بالنسبة لعدد متزايد من الكونغوليين، فإن جهود الأمم المتحدة وشركائها في التنفيذ يعرقلها الافتقار إلى الأمن، وإمكانية الوصول المحدودة إلى السكان المتضررين، وقلة الموارد المتاحة للتدخل من أجل إنقاذ الحياة. وإن ما نحتاج إليه التزام صادق من قبل جميع الأطراف للتأكد من أن إمكانية الوصول للوكالات الإنسانية قد تحسنت. وإنني أهيب بأعضاء المجلس أن يعملوا من أجل إقناع كافة الأطراف في الصراع بالحاجة إلى التعاون لضمان الوصول الإنساني الكامل عبر كافة أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف في الصراع أن تبدي الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، ومبادئ الارتباط للمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أعدتها الوكالات الإنسانية، لضمان ألا يُستهدف المدنيون بالعنف أو يجبرون على الفرار من ديارهم، وأن العاملين في الحقل الإنساني سوف يزودون بالضمانات اللازمة للسلامة والأمن.

وفضلا عن ذلك، فإن المجتمع العالمي عليه أن يدرك أن الوسائل المتوفرة حاليا لمجتمع الإغاثة، لا تتناسب مع فداحة الأزمة التي تعد بالتأكيد من أفدح الأزمات الإنسانية في العالم.

وأود أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي للمانحين إلى ما نعتبره ترابطا حاسما بين السلام والمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تساعد زيادة المساعدات التي يقدمها المانحون في النهوض بالأهداف

المشتركة لإنقاذ الحياة، وإعادة بناء موارد الرزق وتعزيز السلم والأمن.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لأمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ممن يعملون في مناطق مضطربة وغير آمنة إلى حد كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تضمن النداء الموحد طلبا محددا بدعم العنصر الأمني.

وأود أن أقول إن العام الماضي كان عاما تم خلاله الابتعاد عن النهج السلبي إلى نهج ينطوي على تحد أكبر مستهدفا معالجة الآثار المدمرة للحرب. ويمكن وصف الإنجازات بأنها كانت كبيرة بالرغم من الصعوبات الجمة. ولكن المستوى المتدني للتمويل يعني أن العمليات الإنسانية ستظل غير كافية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعرض لضغوط سياسية واجتماعية واقتصادية، وترتبط مشكلاتها ارتباطا عميقا بمشكلات جيرانها. وقد أدرك الإنهاك شعب الكونغو الذي لم يعد قادرا على التعامل مع العنف والفقر اللذين يعاني منهما بصورة يومية. ولا بد من الاعتراف بأن الفشل في الإبقاء على أي ظل للحياة الطبيعية، هو نتيجة عقود من سوء الإدارة، وغياب الحكم. ومن المفارقات أن غياب الحكم هو الذي علم شعب الكونغو كيف يبقى على قيد الحياة، وأطلق شرارة الصمود لديه.

وإننا ندرك أن التزام المجتمع الدولي بمعالجة الوضع الإنساني لن يؤدي وحده إلى حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تماما الجهود التي يبذلها المجلس في مواصلة السعي إلى حلول دائمة لمعالجة المشكلات العسكرية والسياسية، بالتنسيق مع الجهود الإنسانية. وعلى حين أن الوضع الإنساني بالغ الخطورة، فإننا ندرك أن الاستجابة الإنسانية ينبغي ألا تعتبر بديلا؛ كما ينبغي ألا تستبعد إمكانية البحث عن حل طويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ماك آسكي لإحاطتها الشاملة والبيانية.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لترتيب هذه الإحاطة من مكتب منسق الشؤون الإنسانية، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا يأتي تطبيقا لمنطق الاجتماع الذي عقدناه في آذار/مارس عن الحالة الإنسانية في العراق. وجلسة اليوم أيضا تمثل أول متابعة لأحكام القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) للإحاطات الإنسانية عن حالات الصراع. ونحن نقدر الإحاطة المجدية للغاية التي قدمتها السيدة كارولين ماك آسكي. كما أننا نشكرها لمقاسمتها لنا ملفا حسن التغليف ومفعم بالمعلومات.

إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت آخذة في التردي؛ فارتفع عدد المشردين؛ ويطرد أناس آخرون من مواطنهم وديارهم؛ ويجبر كثيرون آخرون على الخروج من بلدهم؛ ويتجدد القتال في كيسانغاني أو الكيفوس أو المنطقة الاستوائية؛ ويسقط الجرحى؛ والانتهاكات جسيمة للقوانين الإنسانية ولحقوق الإنسان؛ وتواصل الأطراف المتحاربة تجنيد الأطفال وإرسالهم إلى الجبهات للقتال؛ والحالة خطيرة، ولكن يظل صعبا وصول رجال المساعدة الإنسانية إلى كثير من المناطق. وكان هذا في أساسه هو جوهر التقارير الفصلية التي يقدمها الأمين العام والإحاطات الدورية التي ترتبها الأمانة العامة على مدار السنة. ولم تتحسن الحالة في أي من هذه المجالات، حسبما أفادتنا السيدة ماك آسكي اليوم.

ومن المذهل أن ١٦ مليون شخص، أي ٣٣ في المائة من سكان البلد يظلون في حاجة ماسة إلى الغذاء، وأن عددا كبيرا من البشر يعانون من انتشار أوبئة الكوليرا والالتهاب

السحائي والدوسنتاريا والملاريا والحمى النزفية. وأكثر المتضررين من هذه الأزمة هم النساء والأطفال.

وقد أودت خصومة قيادة حركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والتحرر بأرواح ٤٠ شخصا على الأقل في بونيا، وأجبرت نحو ١٠٠٠ شخص على مغادرة البلد. فلا بد لهذه الحروب بين الإخوة من أن تنتهي. ونحن نطالب الأطراف بأن توقف فورا كل الأعمال العسكرية وتفتح المعابر الإنسانية لهؤلاء الناس. كما نحث أعضاء الأمم المتحدة ذوي التأثير على الأطراف، على أن يؤمنوا وصول رجال المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق.

ومن المؤلم أن كل الأطراف الفاعلة – الداخلية والخارجية – تواصل تبرير الحرب بالإصرار على أنها هي المعرضة للخطر. وبما أن الحرب دائرة على حساب الشعب الكونغولي فالظاهر من سلوك المتقاتلين أن الناس وحدهم غير معرضين للخطر أو أنه لا مكان لأرواحهم أو حقهم في السلام والازدهار في أذهان المتقاتلين. وهذه هي النقطة التي حاولت المفوضة السامية، ساداكو أوغاتا أن تقنع بها القادة خلال زيارتها في حزيران/يونيه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قالت،

”لا تنسوا الشعب، وأنتم تتفاوضون،
لا تنسوا التكلفة البشرية للحرب“.

فالعجز عن إدراك التكلفة البشرية للحرب يتجلى في استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار من جميع الأطراف. وانتهاكات وقف إطلاق النار مؤخرا في شمال كاتانغا أمر يدعو إلى القلق العميق. وإعادة استيلاء التجمع على بلدة بيبا يعقد المسائل ويتحدى الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة هناك.

إن الحالة الإنسانية الرهيبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها شأن سائر مناطق الصراع، لهي نتيجة مباشرة للصراعات. ويكمن الحل الدائم للأجل الطويل للأزمة الإنسانية في التوصل إلى تسوية سياسية. ولا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية بديلا عن تسوية سياسية. ولقد قام المجلس بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمدة شهرين لإتاحة الفرصة لمبادرات سياسية ودبلوماسية من أجل الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة.

وسيتعين على المجلس أن يتخذ قرارا خطيرا بشأن استمرار اشتراك الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تنتهي ولاية البعثة عقب التسليم التقني. وقد ثبت أن التقدم الذي توقعناه من مختلف المبادرات الدبلوماسية لم يكن إلا وهما حتى الآن. وهذا بالتأكيد مصدر قلق بالغ. بيد أننا نواصل الاعتقاد أن على الأمم المتحدة أن تظل مشتركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما تستمر الجهود الرامية إلى إيجاد الظروف الملائمة لانتشار البعثة الكامل. ونظل نرى أن وجود اتفاق للسلام ينبغي ألا يعوق عملية للتسوية السلمية. ولو اقتضى الأمر فإن الأطراف تستطيع مع تمسكها بالالتزام باتفاق لوساكا، أن تتفق على أحكام إضافية على غرار خطة كمبالا للفصل بين القوات، من أجل أن تتحرك قدما.

ولا يمكن للأمم المتحدة، شأنها شأن أطراف الصراع، أن تتجاهل البعد الإقليمي للصراع. ولقد أشير مرارا هنا إلى أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة. واتفاق لوساكا يمثل برنامجا متكاملا. وقد رحبت الأمم المتحدة به، وتظل ملتزمة بالمساعدة في تنفيذه. وإذا رغبت الأطراف فلن تكون أمامنا من حيث المبدأ مشكلة بالنسبة لاتفاق لوساكا الثاني أو الثالث. فينبغي أن نؤيد كل الجهود الجادة التي تعزز آفاق السلام. وينبغي أن تدرك جميع الأطراف أن العملية السياسية الشاملة شرط أساسي لأي برنامج ذي مصداقية لنزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الإدماج.

ومما يؤسف له أن أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تظل دون امتثال لها رغم أنها ملزمة للأطراف المعنية. ومفتاح حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفتاح السلام الشامل في منطقة البحيرات الكبرى يكمن في التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة. وينبغي أن يتم هذا التنفيذ دون مزيد من الإبطاء.

وأختتم بالتذكير بنصيحة الرئيس مانديلا الحكيمة. فعندما تكلم عن الجماعات المتمردة في بوروندي قال إن تسليم المتمردين لأسلحتهم لا يمكن توقعه عمليا إلى أن يشترك المتمردون بالكامل في عملية السلام. وأشار إلى أن المؤتمر الوطني الأفريقي لم يلق سلاحه إلا بعد أن سمح له بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية. ولا بد أن تكون ثمة حكمة مفيدة في كلمات رجل دولة كبير إلى السلطات في كينشاسا وغيرها من العواصم المجاورة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بالإحاطة التي قدمها منسق الإغاثة الطارئة بالنيابة، فقد كانت رائعة وبالغة الوضوح، وهي في بعض جوانبها إحاطة كئيبة. وأود أن أعود إلى نقطة أو نقطتين بالتفصيل.

فمن السار للغاية أن نسمع أن ثمة تنسيقا ممتازا مع الممثل الخاص للأمين العام وفريقه، وهو نوع التنسيق الذي نحتاجه في أشد الحالات صعوبة وتعقيدا – وخاصة في أفريقيا، كما أوضحنا في تقرير بعثتنا إلى سيراليون. وهذه أخبار سارة.

ولن أدخل في تفاصيل سياسة ما نواجهه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف نناقش ذلك في مناسبات لاحقة – مع الدول المساهمة بالقوات، هذا الأسبوع، وعندما ننظر في إنهاء ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبالإضافة إلى الحالة الإنسانية، أصبحت الحالة العامة كئيبة لأن اتفاق لوساكا لا ينفذ من قبل الأطراف على النحو الواجب. فكلهم تقريبا يتحملون قدرا من المسؤولية عن ذلك بطرقهم المتعددة.

ونعرف كلنا في المجلس أن الكونغو قد تمثل أكبر تحد نواجهه في مجلس الأمن فيما يتعلق بأفريقيا، وعلينا أن نتصرف بشكل سليم. فهي حالة أكثر خطورة وتعقيدا من سيراليون، وعلينا أن نواجهها بنفس الجهد والجدية. ونأمل أن نجد في مكان ما قيادة للتصدي لمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء كان ذلك داخل المنطقة أو خارجها. ولكننا سنصل إلى هذه التفاصيل في الوقت اللازم لدى تناولنا للتجديدات ولدى حصولنا على معلومات عن الاجتماعات المعقودة في مابوتو والاجتماعات المقرر عقدها في وقت لاحق في لوساكا.

ومن بين المؤشرات الأولى على اجتماع مابوتو الثاني الإعياء المتزايد الناجم عن استمرار الصراع، وضيق صدر الأطراف المتزايد داخل المنطقة، الأطراف التي لا تساهم في تنفيذ لوساكا أو أي شيء يمكنهم الاتفاق عليه بشأن التدليل على سلامة لوساكا، وأعتقد أن من المؤشرات الهامة في كينشاسا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعداد للعمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات الدولية في محاولة لتحسين التنفيذ على أرض الواقع. ولتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، تشكل كلها أخبارا سارة لو تم تأكيدها، ولكن علينا أن نفعل الكثير جدا.

وأشيد على وجه الخصوص بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعمل الوكالات والمنظمات غير الحكومية في الميدان. وأعتقد أنها تواجه أوضاعا مروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي، بصفتها أجهزة منفذة، لا تعاني من انعدام الأمن فحسب، بل أيضا من نقص حاد في الهياكل

الأساسية والدعم اللازم، وإنه لأمر حيوي بالنسبة إلى كفالة أمنهم وقدرتهم على القيام بمهامهم أن يحصلوا على المساعدة في الميدان من كل المعنيين.

لذلك يهمني كثيرا أن أسمع إلى المزيد من التفاصيل من المنسق المؤقت بشأن الحالة الراهنة للعلاقة بين الوكالات وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والفصائل التي تعمل في المناطق التي توجد فيها. فإن التجمع الكونغولي من أجل التحرر الديمقراطي موجود في كيسانغالي وغوما، كما أن حركة التحرير موجودة في إقليم إيكواتور. أود فقط القليل من التفاصيل الأخرى بشأن حالة العلاقات بالفعل الآن – ما هو نوع المساعدة المتاحة، وما نوع العقبات، وما هي في نظر المنسق المؤقت أكبر أوجه عدم اليقين، وما سيكون علينا أن نتكلم عنه لدى نظرنا في المهام الأولى لوزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا ما وصلنا إلى ذلك ولدى وصولنا إليه.

ومما يهمنا معرفته أيضا ما إذا كانت الوكالات تتعاون مع المنظمات غير الحكومية لوضع استراتيجية للمعونة منسقة للاستجابة للحالة الإنسانية وأين توجد الفجوات، إن وجدت، في هذه العملية المحددة، أو ما إذا كانت صورة التنسيق بالغة الجودة أيضا. وبصفة عامة، نود أن نعرف العقبات الراهنة لوصول المساعدة الإنسانية التي ينبغي أن نتناولها في الوقت الذي ننظر فيه في تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرى أن من الأهمية بمكان أن نستخدم هذه الإحاطة الإعلامية في محاولة لتحديد النقاط الحقيقية التي يمكن إصلاحها بجهد هائل وقدر ما من حسن النية، خلافا للنقاط التي يكاد لا يكون هناك أمل من أن نتوقع أي تحسين حقيقي فيها في المستقبل القريب.

ووفدي أحاط علما بما قاله المنسق المؤقت عن التمويل، وبخاصة التركيز المؤسف على الغذاء بدلا من المعونة غير الغذائية. وأعتقد أن السبب في ذلك قد يرجع إلى الإحساس بالعجز بشأن الكونغو، وبأن المرء لا يستثمر المعونة في أشياء تحتاج إلى برامج طويلة الأجل، في حين أنه يستثمر في الغذاء، لأن الغذاء حاجة يومية ينبغي تقديمها إلى الأفواه يوما بعد يوم ويمكن أن تستمر على أحسن وجه يمكننا أن نضطلع به. ولكن المرض والنقل والجوانب الأخرى التي ذكرها المنسق المؤقت هي برامج تتطلب الثقة والاستقرار والاستمرارية، وذلك قد يكون جزءا من المشكلة. بيد أننا أحطنا علما بأماكن أوجه القصور.

وبهذه النقاط والأسئلة، أتطلع إلى ملاحظات أخرى أكثر تفصيلا من المنسق المؤقت في وقت لاحق. وأعتقد أنني سأتوقف عند هذا الحد.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): مما يثير قلق كندا البالغ الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تسبب الصراع في معاناة لا توصف لسكان الكونغو وكذلك في خسائر هائلة في الأرواح والأموال. ومما لا يطاق أن هذه الحالة مستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وفي الوقت الراهن تكمن العقبة الرئيسية أمام وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة في عدم تنفيذ الأطراف لاتفاق لوساكا وفي عدم حماس هذه الأطراف للتعاون مع الأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

ونحن ننضم إلى زملائنا الذين أدانوا كل انتهاكات وقف إطلاق النار. وإننا نحث كل الأطراف المعنية في المنطقة على أن تتوقف على الفور عن القيام بأنشطة عسكرية وعلى أن تنفذ بالكامل اتفاق لوساكا وخطة كمبالا لفض

الاشـتباك. وندعـو كـل الأطـراف في الصـراع، وبخاصـة الحكومة، إلى احترام التزاماتها، لا سيما ما يتعلق منـها بكفالـة سـلامة وحريـة حركـة موظفـي الأمـم المتحـدة وموظفـي الوكالات الإنسـانية. وننضـم إلى المملكـة المتحـدة في الإشـادة بالأبطـال الذيـن يعملـون في الكونغـو نيابـة عنـا وفي ظـروف بالغة الصعوبة.

ونشـجع كـل وكـالات الأمـم المتحـدة والمنظمـات الإنسـانية الموجـودة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة علـى العمل الوثيق معا في إعداد استراتيجية فعالة وكلية للتصدي للاحتياجات الإنسانية الملحة للمدنيين.

وكندا تدين كل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي المرتكبة سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو الثوار. وينبغي محاكمـة المسؤولين عـن العنـف، بمـا في ذلـك الجرائم الخطيرة، مثل جرائم الإبادة الجماعية، والجرائـم ضـد الإنسـانية، وجرائـم الحـرب، وعـن الانتـهاكات الخطـيرة الأخرى للقانون الإنساني. ولا يمكن أن نتوصل إلى السلم أو المصالحة إذا لم نضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب.

وفيمـا يتعلـق بمسألة أخرى، يثير قلـق كنـدا العميـق التعدي الرسمي المستمر على حق التعبير الحر، انتـهاكا لاتفـاق لوساكا. ومما يثير قلقنا على وجه الخصوص، إعلان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الأخير بأن ”من ينتقـد الدولـة عدو للدولة“. إن لحرية الرأي والتعبير أهمية أساسية بوصفـها أحد تدابير بناء الثقة.

(تكلم بالفرنسية)

أبلغنا بأن بعض المنظمات غير الحكومية تعتقـد، فيمـا يبدو، أن من الجائز أن يؤدي انتشار كبير لبعثة منظمـة الأمـم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مزيد من الإعانـة لوصول المساعدة الإنسـانية مـن خـلال إثـارة معارضـة القـوى المتخاصمة لأي وجود أجنبي.

وسنكون ممتنين لهيئة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لنشاطره تقييمه لهذا الرأي.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالأسـبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هـذه الإحاطـة المفتوحـة ، كمـا أود أن أشـكر السـيدة كـارولين مكاسـكي على المعلومـات الهامـة الـتي تشـاطرتها معنـا، سـواء شـفويا أو خطيا، بشأن الحالـة الإنسانية الخطيرة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية.

لا يمكـن النظر في الحالـة الإنسـانية بمنأى عنـد الحالـة السياسـية والعسـكرية في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، لأن الأولى ناتجـة إلى حـد كبـير عـن الثانيـة. والحالـة العسـكرية الراهنـة، الـتي تتسـم بـانعدام السـلام وعـدم تفشـي الحـرب بـل تتمـيز بالصراعـات المحلية، تعـني غيـاب الحلـول لمشـاكل، مـن بينـها اللاجئـين، والتشـريد الهـائل للسـكان، وسـوء التغذيـة المزمـن، وفـرص الرعايـة الصحيـة والتعليـم للصغـار. وبإيجـاز، فإن الأزمـة الإنسانية الناتجة عن الصراع المسلح تقوض باطراد ظـروف حيـاة أغلبيـة سكان الكونغو، مما يجعـل دولـة مـن أغـنى الـدول الأفريقيـة بـالموارد الطبيعيـة تحتـل المركـز الــ ١٥٢ مـن مجموع البلدان الـ ١٧٤ في دليل التنمية الإنسانية.

ويؤثـر الصـراع المسلح كذلـك علـى الظـروف الـتي تضطلع فيها المنظمات الإنسانية بعملها. فـهي تعمـل في إطـار أمني يختلف عما اتفقت الأطراف على احترامه في تموز/يوليه ١٩٩٩، عندما وقعت على اتفاق لوساكا. وتكـرر الأطـراف انتهاكـها وقـف إطـلاق النـار والأحكـام الإجباريـة للاتفـاق. وتواجـه المنظمـات الإنسـانية مسـائل إمكانيـة وصولهـا بشـكل محدود إلى السكان الضعفـاء، والقيـود المفروضـة علـى حريـة حركتها، والمخاطر الأمنية الصعبة في المناطق الخاضعة للإدارة الحكوميـة، فضـلا عـن المنـاطق الخاضعـة لسـيطرة حركـات التمرد الرئيسية الثلاث. فلا تصل الوكالات الإنسانية إلا إلى

سدس إجمالي المشردين داخليا البالغ عددهم ٠٠٠ ٨٠٠ ١ نسمة نظرا لانعدام الأمن على نطاق واسع. وعلى الأطراف أن تتحمل مسؤولية التكلفة الإنسانية للحد من إمكانية الوصول إلى المجموعات الضعيفة. وفي هذا السياق، تود الأرجنتين أن تؤكد مرة أخرى أهمية احترام المبادئ النابعة عن اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وأود أن أشير كذلك إلى انتهاكات القانون الدولي التي ترتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلد فيجري هناك ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية. وتكفي التذكرة بمذابح المدنيين في كاليمبو، وكاتوغاتا، ولوسندا - لوميمبا. ولا يمكن لهذه المذابح أن تمر دون عقاب. ويجب إنشاء الآليات اللازمة للاضطلاع بتحقيق دولي، ويجب تقديم أولئك المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

والمساعدة الإنسانية من المسكنات التي لا غنى عنها في حالات الأزمات، إلا أنها لا تحل محل القرارات السياسية الموضوعية التي يجب أن تتخذها أطراف الصراع. ونرى أن هذه القرارات تتجاوز الامتثال الكامل لاتفاق لوساكا، وحسن النية إزاءه، وذلك يتضمن احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والضمانات الأمنية لجميع دول المنطقة، وبخاصة رواندا وأوغندا، وسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد كذلك أن نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما تتوفر ظروف أمن معقولة - وأقول "معقولة"، لا "مثلى" - سيكون عاملا من عوامل الاستقرار التي ستسهم في الحل الموضوعي للمسألة، فضلا عن تيسير عمل المنظمات الإنسانية.

وختاما، أود أن أدلي بملاحظتين موجزتين.

إن الحالة السياسية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن تحليلها في عزلة، بل يجب النظر إليها في إطار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أنه يجب تحليل الحالة الإنسانية بنفس هذا النهج الإقليمي.

ونعتقد كذلك أن الاستقرار طويل الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن عزله عن تدعيم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة؛ أي أنه من الضروري الأخذ بنهج إقليمي ومتكامل. ولهذا، نود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا لفكرة فرنسا، وهي عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى عند توفر الظروف السياسية المناسبة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة كارولين ماكاسكي، منسقة الإغاثة الطارئة بالنيابة، على إحاطتها الإعلامية الدقيقة والمفصلة، التي أفاد منها مجلس الأمن فائدة كبيرة، لأنها تلقي الضوء على جانب يساء فهمه أو غير معروف تماما، وهو المأساة التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا، أود كذلك أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم جلسة مجلس الأمن هذه عن هذه المسألة الجوهرية.

ومناقشتنا اليوم مرحلة هامة في العمل الذي يضطلع مجلس الأمن بتنفيذه هذا الشهر عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي توضح أفكارنا حول موقف المجتمع الدولي إزاء الصراع في هذا البلد. وخلال أسبوعين، سنتخذ مقررات بشأن إجراءات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجلس أن يكون في وضع يسمح له بالإعراب عن وجهة نظره عندما يدرس جميع جوانب المسألة.

ونـرى أن هنـاك أهميـة للجوانـب الإنسـانية. وهـذه الحالـة مأسـاوية، كمـا أكـدت علـى ذلـك، بحـق، السـيدة ماكاسـكي. وفضـلا عـن الإحاطـة الإعلاميـة للسـيدة ماكاسكي، فإننا نأخذ في اعتبارنا كذلك بالمعلومـات الـتي قدمها السـيد غـاريتون، المقـرر الخـاص لحقـوق الإنسـان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استمع إليه مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر أثناء اجتماع بصيغة ''آريا''. وقد أدلى السيد غـاريتون بإحاطـة إعلامية عـن انتهـاكات حقـوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، مؤكدا على وجه الخصوص أن أهم الحقوق الأساسية، وهو الحق في الحياة، قد استهزئ بـه، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلد. ويتضمن تقريـر السـيد غاريتون قائمة من مذابح المدنيين والمواجهات بين الإثنيات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونأخذ في اعتبارنا كذلك بالمعلومات التي نقلت إلينا عن طريق المنظمات غير الحكومية. وأشير بصفة خاصة إلى التقريـر الصـادر في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٠ عـن المنظمـة الأمريكية، لجنة الإنقاذ الدولية، التي قدرت أنه في الفترة من آب/أغسـطس ١٩٩٨ إلى أيـار/مـايو ٢٠٠٠، تسـببت الصراعات في مقتل أكثر من ١,٧ ملايين نسـمة في الجـزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط. ولا أعـني أن أدخل في معركة أرقام هنا، ولكن يجب التذكـير بنقطتـين جوهريتين: الأولى، أن ضحايا الصراع في جمهورية الكونغـو الديمقراطية يعدون بمئات الآلاف، بكل أسف؛ والثانيـة، أن الوفيات تحدث نتيجة العنف المرتكب ضد المدنيين وما نتج عن ذلك من تشريد للسكان، من ناحية، وبسبب انقطاع المساعدة نتيجة انعدام الاستقرار في المنطقة وعدم الوصـول إلى هؤلاء السكان، من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لها آثار إنسانية مأساوية.

وينبغـي لنـا أن نـدرك أن هـذه الأزمـة سياسـية وعسـكرية. إن الحالـة الراهنـة لهـا جـذور عميقـة في مآسـي منطقة البحيرات الكبرى عبر العقـد المـاضي. والسـبب المباشـر للصراع الأزمة الـتي أثيرت في آب/أغسـطس ١٩٩٨. ولهذا، يجب أن نقدم إلى شعب الكونغو دعما إنسانيا يساعده على الوفاء باحتياجاته الفورية، وبهذه الروح، نشـجع إجـراءات وكالات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية.

وفرنسا، بوصفها جزءا من الاتحاد الأوروبي، تقدم المسـاعدة أيضـا مـن خـلال مكتـب الجامعـة الأوروبيـة للمساعدات الإنسانية، الذي وضع برنامجا هذا العام لتوفير الرعاية الصحية والمساعدة للأشخاص المشردين.

بيد أننا يجب أيضا أن نسهم في إيجاد تسوية سياسية لهذا الصراع. وتقع المسؤولية في ذلك على عاتق مجلسنا. فقد صادفت الجهود الرامية لتنفيذ اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كثيرا من المصاعب، غير أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تمضي مواصِلةً بذلها تلك الجهود. وأود أن أقول مرة أخرى ما رددته كثيرا خلال مناقشاتنا: وهو أننا لا يجب أن نستسلم لليأس. وكيف يتأتى لنا الاستسلام لليأس بعد سماعنا التعليقات التي أبدتها كارولين ماكاسكي؟

وسيُطلب إلى مجلس الأمن في الأيام المقبلة أن يقرر، بالاستناد إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام، ماهية الدعم الذي يمكن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توفره لعملية التسوية. وترى فرنسا أنه يجب علينا مواصلة بذل جهودنا، وهنا أود أن أعرب عن تأييدي لنقطة أبرزها لتوه بشكل مقنع زميلنا ممثل الأرجنتين، وهي أن البعثة يجب أن تحتفظ بالموارد المتوخاة لها في شهر شباط/فبراير الماضي حتى يتسنى لها أداء دورها على الوجه الأكمل، ويجب أن تُستخدم هذه الموارد بطريقة فعالة.

وفي ضوء مناقشتنا اليوم، سيتعين علينا النظر فيما إذا كان يمكن للبعثة أيضا الاضطلاع بدور في تقييم الحالة

الإنسانية بشكل أفضل، ومن ثم المساهمة في جهود تقديم المساعدة. ونرى من المستصوب في هذا الصدد تعزيز العنصر المدني في بعثة الأمم المتحدة. فقد أدمجت الأمم المتحدة في عدة حالات من حالات الصراع عنصرا مدنيا ضمن بعثاتها الميدانية، ولا سيما البعثات ذات الجانبين العسكري والمدني، كما كان الحال في أنغولا حتى عام ١٩٩٨. وهذا هو الحال أيضا في أفغانستان في الوقت الراهن، حيث يشكل المراقبون المدنيون جزءا من بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وربما يمكن لعنصر من المراقبين المدنيين من هذا القبيل، بخلاف المراقبين العسكريين، أن يؤدي دورا مفيدا في تقييم الحالة وكفالة الاتصال مع المجتمع المدني ضمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسوف يستلزم الأمر بطبيعة الحال إمعان النظر في الشروط اللازمة لنشر هؤلاء المراقبين المدنيين، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن. وقد أصغيت لتعليقات زميلنا ممثل كندا، وأود أنا أيضا أن أستمع لرأي السيدة ماكاسكي في ذلك الخصوص. ويهمني كذلك أن أسمع آراءها في التعليقات التي أبديتها بشأن إمكانية نشر مراقبين مدنيين للاضطلاع بدور تكميلي ضمن البعثة.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يوجه وفدي الشكر للسيدة كارولين ماكاسكي، منسقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بالنيابة، على إحاطتها الإعلامية عن الحالة الإنسانية التي تدعو للأسف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أغنى بلدان أفريقيا بالمعادن، فإنها أسوأ بلدان العالم من حيث الحالة الإنسانية فيها. ولم تفعل إحاطة السيدة ماكاسكي الإعلامية في الواقع سوى أنها أكدت أسوأ ما لدينا من مخاوف عن هول المعاناة التي يمر بها الشعب الكونغولي من جراء الحرب العدوانية التي لا مبرر لها. ويعرب وفدي عن استيائه الشديد للحالة الراهنة ولاستهداف المدنيين.

وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة لتدبر مصير النساء والرجال والأطفال من أبناء الكونغو الذين ما زالوا يتعرضون للاقتلاع من ديارهم أو للقتل والتنكيل، فضلا عن النساء اللواتي يقعن ضحايا للاغتصاب. وفي رأينا أن هدفنا ينبغي أن يتمثل في معالجة حالتهم بالمساعدة على وضع نهاية لهذه المعاناة. ولكي نفعل ذلك، لا بد لنا من التصدي لأسباب هذه الحالة، وهي تكمن في عدوان أوغندا ورواندا على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية إزاء كفالة الحياة الكريمة للمدنيين الكونغوليين، شأنهم شأن المدنيين في أي دولة أخرى على ظهر الأرض. ويساورنا القلق بصفة خاصة بشأن المدنيين في الجزء الشرقي من هذا البلد. ويُظهر تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية صورة واضحة ولكنها محزنة للحالة الإنسانية، وخاصة في الجزء الشرقي من هذا البلد. وفي إحاطة إعلامية مغلقة لأعضاء المجلس في الشهر الماضي، ذكر السيد غاريتون، في معرض شرحه لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الحق في الحياة غير موجود في شرق البلد. وفي رأينا أن ذلك يوجز الأمر برمّته. ولا بد من أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة استهداف المدنيين ومجتمعاتهم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على مجلس الأمن أن يفعل المزيد لوقف ثقافة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من هذا البلد.

وتنطوي الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية على آثار تتجاوز حدود ذلك البلد. بل إنها تنطوي على آثار مدمرة تتجاوز نطاق منطقة أفريقيا الوسطى. ويتضح هذا من الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها لتونا، فهناك آلاف من الأشخاص المشردين داخليا، وتتأثر بلدان مجاورة كثيرة بتدفق

اللاجئين. وتضطر دول الجوار السخية هذه إلى تحمل عبء إضافي يتمثل في استضافة الآلاف من اللاجئين. وبعضها من أقل البلدان نموا، بينما بعضها الآخر قد خرجت نفسها لتوها من براثن الصراع وعكفت على بذل الجهود لإعادة بناء اقتصاداتها. وأسوأ حتى من ذلك أن الحالة يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة بالنسبة لبقية القارة الأفريقية.

و لم يسعني أثناء الإصغاء إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ماكاسكي إلا أن أسترجع الإحاطات التي استمعنا إليها من نساء سيراليون والصومال خلال التحضيرات للجلسة التي تناولت المرأة وعلاقتها بالسلام والأمن. إذ يمكن بالتأكيد أن تنطبق تجارهن على أي من النساء والأطفال في حالة من حالات الصراع. وهكذا تُبرز الحرب المحتدمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو صارخ أن المرأة ما زالت أشد الفئات تضررا في الصراع القائم في ذلك البلد والذي يمكن تفاديه.

وبغض النظر عن التعرض للقتل أو الإصابة بالجروح والإعاقة المستديمة، تتعرض النساء لكافة أشكال الفظائع الأخرى الناجمة عن الحرب. فالجنود يتربصون بهن، ويقومون بإذلالهن باغتصابهن، في حضور أزواجهن أو أولادهن في بعض الأحيان، والنساء، نتيجة لاغتصاب، يتعرضن لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). وما زال دفن ١٥ امرأة كنغولية حية في جنوب كيفو ذكرى حية في ذاكرتنا. وما زلنا ننتظر نتائج التحقيق في هذا العمل الوحشي ونطالب بها.

لا يمكن للمجتمع الدولي - ومجلس الأمن على الأخص، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين - أن يسمح بالتشريد الجماعي المستمر، واستمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي دون عقاب، بل ولا يجوز له أن يسمح بذلك. إن مرتكبي هذه الجرائم يجب أن يتحملوا المسؤولية عن جرائمهم.

وهنا أود أن أؤكد التكامل بين العمل الذي يقوم به مجلس الأمن والعمل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية العاملة في الميدان. ومن الواضح أننا لا نستطيع تلبية الاحتياجات الإنسانية بينما نفشل في معالجة الأسباب التي تسببت في هذه الاحتياجات في المقام الأول. وقد تقدمت المفوضة السامية السابقة لشؤون اللاجئين، السيدة صاداكو أوغاتا، في إحاطتها الإعلامية الأخيرة أمام مجلس الأمن، باقتراحات ملموسة وتطلعية لبلوغ هذه الغاية. ولذلك يجدر بنا نحن في مجلس الأمن أن نبدي الإرادة السياسية المطلوبة لمعالجة هذا الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا قدر للوكالات الإنسانية أن تتمكن بشكل فعال من تقديم الإغاثة الطويلة الأمد للجماهير التي تعاني.

ويشكل القتال الدائر مصدرا كبيرا لشعور وفدي بالقلق، فالأمر هنا لا يتعلق بانتهاك اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فحسب، بل يسهم القتال إسهاما هائلا في نزوح المدنيين الأبرياء. ومن الواضح أن الأطراف المنخرطة في القتال الدائر حاليا تستفيد من جعل حضور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يصل إلى الحد الأدنى في البلد. ولا يخالجنا الشك في أن حضور هذه البعثة في الميدان سيشكل رادعا، لأنه سيحسن الحالة الإنسانية ومن ثم يحول دون مزيد من الخسائر في الأرواح، والمزيد من حالات النزوح والبؤس. ولقد تشجعنا بالنتيجة التي أسفر عنها اجتماع قمة مابوتو الثاني. وأملنا أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لن يتهاونوا في أداء دورهما هذه المرة.

ويشعر وفدي بالامتنان لجميع الوكالات والمنظمات الإنسانية التي توفر الإغاثة التي تمس الحاجة إليها في ظل

ظروف صعبة. وتعتبر سلامة وأمن العاملين في المجالات الإنسانية والذين يوفرون هذه الإغاثة التي تمس الحاجة إليها مسألة ذات أولوية عليا. كما أننا ممتنون لتلك البلدان المانحة التي توفر الموارد لمساعدة اللاجئين الكنغوليين والمشردين داخليا. وفود أيضا أن نعرب عن شكرنا للاتحاد الأوروبي لدعمه المستمر للأشخاص المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيرا، ندعو مجتمع المانحين إلى الاستجابة بسخاء للمناشدة المقبلة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠١.

ولا يفوتني أن أنهي ملاحظاتي دون الإعراب عن شكر وفدي وتقديره لكم، سيدي الرئيس، لاتخاذكم زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة. ومنذ عام ١٩٦٠، عندما اغتيل ابن أفريقيا البار - باتريس لومومبا، لم يتمتع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أبدا بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي. وطوال ٣٧ عاما، عاش شعب الكونغو تحت حكم أشد الطغاة وحشية، ليجد نفسه وبلده تحت رحمة العدوان والحصار. إن مجلس الأمن لا ينبغي ولا يجوز له أن يتخلى عن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ينبغي للاستغلال غير المشروع للثروة المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعلو على كرامة وإنسانية الشعب الكنغولي.

وينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بخاصة، أن يظلا ممسكين بالزمام فيتحملا مسؤوليتهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. ومثلما قلنا عن مسألة تيمور الشرقية هذا الصباح، عندما تستأثر أزمات أخرى باهتمامنا، نميل إلى التغاضي عن معالجة بعض الأزمات الملحة المعروضة علينا، وإنني أشيد بكم على عقد هذه الجلسة اليوم رغم الأحداث الملحة الأخرى التي تقع حول العالم.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بكارولين مكاسكي على توليها هذه المسألة، فضلا عن إحاطتها الإعلامية عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية - المثيرة للكآبة. فهي، بوصفها منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، تضطلع بعمل هائل في محاولة للتصدي لهذه المسائل. ونعرب عن إعجابنا بقدرتها على العمل في التصدي لحالة مثيرة للكآبة والإحباط بجميع المقاييس.

بعد النظر في الحالة والاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة مكاسكي وقراءة الملاحظات التي وزعتها علينا، أعتقد أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب اهتمام المجتمع الدولي المتواصل وممارسته الضغط باستمرار على جميع الجهات للقيام بمزيد من العمل. فالشعب الذي بلغنا مقدار ما يعانيه لا يستحق أقل من ذلك. وأرى أن على المرء أن يعترف بأن حكومات دول المنطقة - أي الكونغو، ولا سيما رواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بطبيعة الحال، فضلا عن مختلف الفصائل الكونغولية المسلحة وفصائل الثوار الأجانب - تشترك في المسؤولية عن هذه الأزمة الإنسانية التي استمعنا إلى وصف عنها هنا اليوم. ويحدوني الأمل في أن يكون مضمون الرسالة التي لا لبس فيها والواضحة الموجهة إلى الحكومات المعنية والثوار على حد سواء انه ينبغي لها أن تصغي إلى خطة المجتمع الدولي اليوم وأن تعيد الالتزام بالبحث عن السلام. وخلاف ذلك أمر غير معقول.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن هذه الأزمة، هذه الكارثة - وأعتقد أنه ينبغي أن نسميها بحسب جميع المقاييس كارثة على كل صعيد إنساني - هي بكليتها من صنع الإنسان، وذلك يعني أنه بإمكان الإنسان أن يعمل على

حلها، رجلا كان أو إمرأة. ومثلما أشار السفير لفيت في وقت سابق، ليس لدينا خيار الاستسلام، بل يجب أن نواصل التصدي لهذه المسألة. وإذا نظر المرء في هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان، فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن يستخلصه هو إدانة الذين يسعون للفوز بالسلطة أو الاحتفاظ بها بقوة السلاح.

إن انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، ودعونا لا ننسى اتفاق لوساكا الذي وقعت عليه جميع هذه الأطراف، من شأنه أن يعود بالفائدة الكبيرة على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتعين على الحكومات أن تكون مسؤولة أمام أبناء شعوبها وأن تستجيب لاحتياجاتهم. ونرى أن تقديم المساعدات الكبيرة من الحكومات أمر ضروري لحل الأزمات الإنسانية.

وحل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب الإرادة السياسية والموارد والوقت. والحكومات المعنية لم تظهر حتى الآن الإرادة السياسية، والمجتمع الدولي لم يوفر الموارد الضرورية، وعدم إنفاذ اتفاق السلام يعني أن وقت الإبلال من الأزمة يجري تأخيره.

والحل يتطلب أيضا مكافحة ثلاثة عوامل قاتلة سببت وصول جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما هي عليه الآن. وهذه العوامل الثلاثة هي العدوان الأجنبي، والثورة المسلحة في الداخل، ووجود حكومة غير مسؤولة. ويجب أن نعمل معا على التصدي لجميع العوامل الثلاثة.

وفي غضون رئاستنا لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، طلب السفير هولبروك بالعمل مع سفرائنا في المنطقة من الرئيسين موسيفيني وكابيلا التعاون في إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة المدنية. ولم يقبل ذلك الاقتراح حينئذ ولكن بعد ١١ شهرا يستحق إعادة النظر فيه. إننا ندعو الرئيسين كابيلا وموسيفيني وكذلك قائد حركة تحرير الكونغو بان بيير بمبا إلى العمل معا لتنفيذ وقف إطلاق النار القابل للتطبيق الذي يتضمن إعادة فتح نهر الكونغو أمام الملاحة المدنية.

إن رفاه شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانه في جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى في كفة الميزان الآن. ونحن نوجه هذا النداء الآن كجزء من نداء أوسع لجميع الأطراف لتسهيل العمليات التي يقوم بها المجتمع الإنساني مع مراعاة حقيقة أن نهر الكونغو وروافده تعتبر شريان الحياة الرئيسي لمعظم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هذا المجلس متحد في دعمه عمل الوكالات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إعجابه بالعمل الذي تقوم به. ففي ظل ظروف صعبة، وبنفقات باهظة وغالبا في وجه مخاطر كبيرة يحاول الرجال والنساء التابعون للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات منظمات المتطوعين الخاصة تخفيف المعاناة التي يسببها القادة السياسيون المتصلبون. ونعرف أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعمل هنا في نيويورك وفي جنيف لتحسين المساعدة الإنسانية التي تقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد تلك الجهود تحت السلطة الكاملة للممثل الخاص للأمين العام، كامل مرجان، وسنواصل تدخلنا الخاص بالنيابة عن الضحايا الأبرياء في هذا الصراع.

إن الأمم المتحدة، أو أي دولة من دولها الأعضاء لا تستطيع أن تفرض حلا للأزمة. فالحل يجب أن يأتي من القيادة السياسية وأن يحترمه جميع المقاتلين الأجانب والكونغوليين. وهدف المساعدة الإنسانية هو البقاء على حياة المدنيين الضعفاء حتى يتوصل القادة السياسيون إلى اتفاق. وإلى أن يتمكن الأطراف من فعل ذلك يجب أن نواصل دعم المجتمع الإنساني في جهوده وينبغي الإشادة

بالذين يسهلون دخول المساعدة الإنسانية ويقدمون لها الحماية؛ أما الذين يعوقون هذه المساعدة أو ينحرفون بها فيجب إدانتهم على هذه الأعمال.

إن العمل الشجاع الذي تقوم به كارولين ماكاسكي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية الأخرى لا تقلل من الطابع الملح لمهامنا الخاصة بل إنها بالأحرى تذكرنا بأنه كلما أسرعنا في انسحاب القوات الأجنبية وتحول المتمردين المسلحين إلى أحزاب سياسية مسلحة وإنشاء مؤسسات حكومية مسؤولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلما تمكن الشعب الكونغولي من العناية بنفسه.

وفي الختام، نعتقد أن تحقيق الأهداف السياسية لإطار للسلم قابل للتنفيذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقتها سيظل المفتاح الرئيسي لحل الأزمات الإنسانية وإلى أن تتحقق التسوية السلمية، يجب أن نعمل معا لدعم عمل حماية الأرواح الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات التي تحاول حماية الضحايا الأبرياء في هذا الصراع.

السيد تش شو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيدة مكاسكي من مكتب تنسيق الأعمال الإنسانية على حضورها.

هذا هو العام الثالث منذ اندلاع الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي خلف الملايين من المشردين ومن الذين لا مسكن لهم. لقد فر كثير من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الخارج. وفي نفس الوقت دخلت أعداد كبيرة من اللاجئين الأجانب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وازداد تدهور الحالة الإنسانية في ذلك البلد وفي المنطقة بأسرها. ونحن نشعر بالقلق الشديد.

إن وفد الصين يدين الفظائع التي ترتكب ضد المدنيين ونطالب الأطراف المعنية بالامتثال الحقيقي للاتفاقات ذات الصلة ولقرارات مجلس الأمن، وأن توقف الأعمال العدائية فورا، وأن تجد حلا سياسيا للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استمرار الصراع أصبح سببا رئيسيا في الأزمة الإنسانية الراهنة في ذلك البلد. ولن يكون ممكنا تخفيف حدة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تخفيفا أساسيا إلا بحل الصراع.

ومنذ فترة من الزمن وحتى الآن تعقد مؤتمرات قمم إقليمية الواحد بعد الآخر بشأن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشجع هذا الزخم سعيا إلى حل سياسي للصراع. ونأمل أيضا أن ينفذ أطراف الصراع التزاماتهم في أقرب وقت ممكن. ونرى أن الأمم المتحدة بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تواصل العمل في عملية السلم في ذلك البلد.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها العاملون في الميدان الإنساني في ظل ظروف صعبة لتحسين الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تكفل لهم السلامة والأمن.

وفي الختام، سيواصل وفد الصين دعم العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل خاص.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشارك أيضا في كلمات التقدير للسيدة ماكسكي على إحاطتها الإعلامية الشاملة القيمة. ولسوء الطالع فإن هذه الإحاطة الإعلامية تؤكد مجددا تقييمنا للحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها وصلت إلى حافة الكارثة. ونثمن عاليا جهود المجتمع الدولي التي ترمي إلى عدم السماح بمزيد من التدهور في الحالة الإنسانية. وفي

نفس الوقت من الواضح أن الحل الطويل الأجل والمستقر للأزمة الإنسانية لن يكون ممكنا إلا من خلال تسوية سلمية للصراع.

إن موقفنا المبدئي الذي يؤيد التسوية السياسية السريعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس اتفاق لوساكا لا يزال ثابتا. ونعتقد أنه باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) يرسل المجلس للأطراف في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إشارة مناسبة بشأن ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ الالتزامات التي قطعت وفقا لاتفاق لوساكا دون مراوغة أو ارتداد.

ونتيجة لعدم وجود أي بديل للحل السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإننا نعتقد أن التعاون الطويل الأجل لجميع أطراف الصراع مع بعثة الأمم المتحدة وفقا لقرارات مجلس الأمن له أهمية قصوى، فضلا عن إقامة حوار وطني فيما بين الكونغوليين، بمشاركة جميع القوى السياسية في البلاد، وفقا لاتفاق لوساكا.

ومن المهم الآن أن نمتنع عن اتخاذ قرارات متعجلة وأن نعمل، بالتنسيق بين الأمم المتحدة ومنطقة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول المعنية على مواصلة النظر في أفضل الأشكال المناسبة التي تساعد بها الأمم المتحدة في عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك إقامة الظروف الملائمة لنشر المرحلة الثانية لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم.

السيد تقيه (تونس) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد التونسي، أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى إعطائنا الفرصة للاستماع إلى البيان الذي أدلت به السيدة كارولين ماكاسكي بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أيضا أن أشكر السيدة مكاسكي على عرضها المفيد للغاية الذي عبر عن نطاق المأساة الإنسانية في البلد والجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني لتقديم العون للشعوب المتضررة.

في حقيقة الأمر، الحرب التي تدمر جمهورية الكونغو الديمقراطية مزقت حياة الكونغوليين وأفرزت عواقب مأساوية على جزء كبير من السكان. لقد أضرت آثارها باقتصاد البلد بشدة وتسببت في أضرار اجتماعية فادحة. ويمكننا أن نرى آثار الأزمة في الحياة اليومية للشعب الكونغولي. لقد تمكنت بعثة مجلس الأمن التي ذهبت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر أيار/مايو الماضي من تقدير حجم الأزمة، والتي ازدادت سوءا منذ ذلك الحين، والتنبؤات بما سيحدث بعد ذلك تثير قلقا كبيرا. جميع مناطق البلد تعاني من آثار الحرب، ولكن الوضع في الجزء الشرقي من البلد يظل متفجرا بشكل خاص.

من الأمور البارزة في الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية العدد المتزايد من المشردين، الذي يقترب من مليونين، والذين يزدادون ضعفا. يضاف لذلك أن حركة اللاجئين الكونغوليين نحو بلدان مجاورة خلقت حالات إنسانية وصحية وأمنية مثيرة للقلق. علاوة على ذلك، تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين من بلدان مجاورة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أزمة صحية خطيرة بسبب انتشار عدة أمراض لا يملك اللاجئون والمشردون بوجه الخصوص حصانة ضدها، وكذلك بسبب ضعف البنية الأساسية الصحية للبلد. كما أصبح نقص الغذاء أمرا خطيرا. وتأثر التعليم أيضا بالحرب إلى حد بعيد.

ومن ثم يفرض الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات عديدة على المجتمع الدولي والمنظمات

الإنسانية. وتؤدي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية دورا أساسيا في إنقاذ أرواح أولئك الذين تضرروا من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تلبية احتياجات السكان الضعفاء. مع ذلك توجد عقبات عديدة تواجههم وتجعل تنفيذ مهمتهم أمرا عسيرا.

يتزامن اجتماع اليوم، الذي يؤكد من جديد على نطاق الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تدشين الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها في المجال الإنساني، لخطة العمل الإنساني المشترك لعام ٢٠٠١ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الخطة يجب أن تعبئ المجتمع الدولي لكي يزيد من مساعداته للشعب الكونغولي ودعمه للجهود الرامية لإرساء السلام والمصالحة في البلد والمنطقة.

من الضروري أن تزيد المساعدة الإنسانية لكي يتم توفير الغوث للسكان المتضررين. ونحن نتفق، مع ذلك، على أن التأثير على الوضع العام في البلد سوف يكون محدودا إذا لم يحرز تقدم في عملية السلام.

في كانون الثاني/يناير الماضي، أعادت أطراف اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار تأكيدها هنا أمام مجلس الأمن على تأييدها للاتفاق، وتعهدت باحترام بنوده. ومن ذلك الحين رأينا تطورات متتالية عرضت عملية السلام للخطر، وأعلن مجلس الأمن وجهات نظره حول هذه التطورات. علاوة على ذلك، لم يتم حتى الآن النشر الكامل الذي طال انتظاره للمرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ولدت آمالا كبيرة. كما أن القوات الأجنبية لم تنسحب حتى الآن من الأراضي الكونغولية مثلما طالب مجلس الأمن في قراراته. وفي هذه الأثناء ظل الوضع الإنساني والاقتصادي والاجتماعي للشعب الكونغولي يتدهور بشكل مستمر.

لقد تابعنا باهتمام الجهود والمبادرات السياسية والدبلوماسية العديدة والجديرة بالإشادة التي تم القيام بها في الأسابيع الأخيرة لإنقاذ عملية السلام. ويتعين الآن أن تؤدي بيانات النوايا الحسنة إلى تحرك على أرض الواقع. واليوم، مرة أخرى، يمر اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بمرحلة صعبة ويحتاج لقوة دفع جديدة. إن المناقشات في مجلس الأمن حول التقرير القادم للأمين العام بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تعطينا فرصة لتقييم الوضع والتأكيد على التزام الأمم المتحدة والتفكير في القرارات التي سيتم اتخاذها.

علاوة على ذلك، وعلى ضوء العلاقة الوطيدة بين المشاكل التي تهز منطقة البحيرات العظمى وعملية السلام الجارية الآن، يصبح اعتماد منهج شامل لمعالجة هذه المشاكل في إطار إقليمي أمرا ضروريا بشكل متزايد.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفد بلادي السيدة مكاسكي على إطلاعنا على الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكذلك نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الإنسانية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الوضع السياسي المتأزم الذي يسود عملية السلام يجعل من السهل إغفال الآثار المأساوية للحرب على السكان. ونحن، مع ذلك، في حاجة إلى مواصلة تركيزنا على الأبعاد الإنسانية للصراع وربما يحفز هذا النقاش الأطراف المتحاربة على اعتماد نهج بناء نحو حل الصراع.

يساور وفد بلادي قلق عميق إزاء الوضع الإنساني الخطير الذي يسود البلد. إن السكان المتضررين من الصراع - حوالي ١٦ مليون نسمة - وما يزيد على مليوني شخص مشردين داخليا ولاجئين في دول مجاورة - يفوق عددهم تعداد سكان العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد قيل لنا إن حجم الأزمة وأثر الصراع على تسليم المعونة جعلا المساعدات الإنسانية التي تقدم للسكان المحتاجين تصل إلى أدنى حدودها. أغلب الأطراف مضطرة لحماية أنفسها في بلد يعاني من ويلات الحرب وحيث تقل أو تنعدم إمكانيات النشاط الاقتصادي. وهذا وضع ينذر بمأساة إنسانية هائلة.

لقد شجعنا وعد الرئيس كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعطاء مراقبي الأمم المتحدة حرية الحركة للإشراف على الوضع الهزيل ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذا الوعد، ونأمل أن تضمن قوى أخرى ضالعة في هذا الصراع حرية الحركة هذه ذاتها، ليس لمراقبي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل أيضا لأفراد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية بالميدان.

لقد سعى عشرات الآلاف من المواطنين الكونغوليين للجوء إلى دول مجاورة. في الوقت ذاته، فر أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ لاجئ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن توسيع الصراعات الإقليمية لتمتد إلى تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية يزعزع أمن هؤلاء اللاجئين الأجانب وأمن مليونين من الأفراد المشردين داخليا .

وتؤيد هذه الحقائق وحدها فكرة عقد مؤتمر لمنطقة البحيرات الكبرى واتخاذ نهج شامل تجاه معالجة الصراعات الدائرة في المنطقة ككل.

وفي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، أدت عملية الاستهداف المنظم للجماعات المدنية من جانب العشرات من الطوائف الإثنية، والمتمردين المسلحين والجنود الوافدين من جيوش مختلفة يصل عددها إلى تسعة جيوش إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب جميع أطراف الصراع. وتسبب حالات الاعتقال والاحتجاز والإعدام بإجراءات موجزة وتعسفية خارج نطاق القانون قلقا بالغا، ولا ينبغي أن تمر دون أن يلحظها أحد أو دون عقاب. ولا بد من محو ثقافة الإفلات من العقاب من على وجه الأرض.

ويثني وفد بلادي على موظفي العمل الإنساني التابعين للأمم المتحدة العاملين على الصعيد الميداني لما يقومون به من أعمال جليلة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويسرنا أن نأخذ علما بالجهود التعاونية والوثيقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية، وضباط الاتصال في المجال الإنساني التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بعملية تبسيط ترتيبات التنسيق الحالية بين شتى وكالات الإغاثة وبعثة الأمم المتحدة. وقد أدى ذلك بالفعل إلى وجود آلية محسنة لتوصيل المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ويؤيد وفد بلادي أي إجراء من شأنه أن يعزز زيادة فعالية الوكالات الإنسانية في توصيل المساعدة وفي بناء الثقة في وكالات الأمم المتحدة والعاملين فيها. ونلاحظ أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق بتحسين قدرة الخدمات الجوية لبعثة الأمم المتحدة وجعلها متاحة لجميع الوكالات الإنسانية كيما تتمكن من الوصول إلى أبعد المناطق النائية من البلاد. وتبعا لذلك، نحن نحث المجتمع الدولي على أن يستجيب للنداء الموحد للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ وكذلك لعام ٢٠٠١ الذي سيعلن عنه عما قريب. ومن المفهوم أن النداء الموحد لعام ٢٠٠١ سيكون ذو شقين هامين. يتمثل الشق الأول في مبادرات الانتعاش الذاتي القائم على المجتمعات المحلية، والثاني في تعزيز الانتقال الحر للأشخاص والسلع عبر الخطوط الأمامية. هذان المكونان من العناصر الحاسمة لعودة السلام في نهاية المطاف ولتمكين الأعداء السابقين من أن يستأنفوا الاتصال الطبيعي مع الشعوب التي كانت ذات يوم أعداء ألِدّاء لهم.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها البرامج الإنسانية، فإن السبيل الوحيد لتخفيف حدة هذه الحالة الإنسانية بشكل دائم يتمثل في وضع اللمسات النهائية لاتفاق سلام شامل. ونحن نشعر بخيبة أمل لأن اتفاق لوساكا لم يؤد إلى التغلب على العقبات التي تحول دون التوصل إلى سلام نهائي. ومع ذلك، فإننا ندرك وجود نوايا طيبة والتزام مستمر من جانب عدد من بلدان المنطقة لمعالجة هذه الحالة والنهوض بعملية السلام. لذلك، نحن نرحب بالأنباء الواردة من مابوتو التي مؤداها أن الوزراء من ست حكومات وفصيلين من المتمردين يعتزمون الاجتماع يوم الأربعاء لوضع تفاصيل خطة سلام محددة تسمح لمراقبي الأمم المتحدة بالإشراف على وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن على ثقة من أن عملية السلام ستسود. ويتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف المعنية الأخرى التدليل على التزامهم بعملية السلام.

ومازالت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل تذكرة صارخة أخرى بالخسائر الإنسانية التي تنجم عن الصراعات. وهي تعزز آراءنا التي مؤداها أن الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام ولا يفعلون ذلك يتعين عليهم أن يقبلوا المسؤولية عن استمرار معاناة السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لنيران أسلحتهم. لقد استمعنا إلى كل الأسباب الممكنة لفشل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وفي رأينا أن أيا من هذه الأسباب لا يبرر المعاناة الإنسانية التي وصفتها السيدة مكاسكي في بيانها أمام المجلس اليوم. بل إن ما هو أسوأ من ذلك، والمثير حقا للاشمئزاز، هو التقارير التي تفيد بأن جميع أطراف الصراع عجزوا عن توفير فرصة الوصول الآمن للمعونات الإنسانية لمن يحتاجون إليها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. إن الزعماء الذين يساعدون على إدامة المعاناة الإنسانية المتعمدة من النوع الموجود حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو يتجاهلونها سوف تحكم عليهم محكمة التاريخ ونأمل أن يقوم بذلك مواطنون من الرجال والنساء.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلادي صوته إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بالسيدة كارولين مكاسكي وشكرها على إحاطتها الشاملة والواضحة عن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك على الوثيقة المفيدة التي قدمت إلينا.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الحالة الأمنية المحفوفة بالخطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحتمال أن تؤدي هذه الحالة إلى المزيد من التقويض لتنفيذ اتفاق لوساكا وقرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠). لقد أدى اشتراك الجيوش الوطنية والجماعات المسلحة العديدة في الحرب المندلعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي إلى التدمير الفعلي لذلك البلد.

وتم تخريب البنية الاقتصادية والاجتماعية كلها لذلك البلد. ولم يعد هناك وجود للبنية التحتية، كما أن المناطق التي كان لديها فائض في إنتاج الأغذية لم تعد تنتج. وحالة الفقر المدقع التي كانت موجودة حتى قبل أن تتطور الحالة الى وضعها الراهن قد وصلت إلى مستويات مفجعة . وأدت المصالح الاقتصادية والسياسية لكل الموجودين في الإقليم السيادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التقسيم الفعلي لذلك البلد، واستغلال ثرواته وإصابته بأضرار إيكولوجية ضخمة.

والأمر الأكثر مدعاة للأسف في كل هذا أن الشعب الكونغولي يدرك هذه الحالة، ولكنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء لمنعها. ويؤدي تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وخصوصا تزايد انعدام الأمن في

مناطق الحرب، إلى جعل عملية وصول السكان الأشد تأثرا بالحالة إلى العاملين في مجال تقديم المعونات الإنسانية بالغ الخطر والصعوبة. ويرى وفد بلادي أنه من الأمور الحاسمة أن يحترم الأطراف إتفاقاتهم لوقف إطلاق النار وأن يكفل وصول الوكالات الإنسانية الآمن وغير المقيد إلى جميع المناطق في البلاد.

فلا تزال هناك مناطق عديدة في هذا البلد لا يستطيع العاملون في المجال الإنساني الوصول إليها بسبب الظروف السائدة فيها والتي يتعذر الدفاع.عنها. وعلى جميع أطراف الصراع التزام بضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، وأمنهم، وحرية تنقلهم ووصولهم غير المقيد الى جميع السكان المتأثرين.

لقد استمعنا إلى الإحاطة التي قدمتها لنا توا السيدة مكاسكي والتي جاء فيها أن هناك ٢ مليون شخص مشرد داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وأن الكثيرين منهم قد وهنوا لعدم إمكانهم الحصول على أي مساعدة. وقد جاءت الغالبية العظمى لهؤلاء الأشخاص المشردين داخليا من الأراضي المحتلة في الجزء الشرقي من البلاد نتيجة للاشتباكات المسلحة بين القوات الرواندية والقوات الأوغندية في كيسانغاني، والأعمال القتالية المكثفة في منطقة بحيرة كيفوس، والقتال الجاري حاليا في المقاطعة الاستوائية الشمالية. إن تزايد عدد اللاجئين الكونغوليين له تشعبات خطيرة ليس فقط لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل أيضا للبلدان المجاورة. وهناك الآن نحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في جمهورية الكونغو، وزامبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتترانيا، حسبما قالت السيدة مكاسكي توا.

ويدرك وفد بلادي مدى الصعوبات والتعقيدات التي لا بد من التغلب عليها من أجل تحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى ما تواجهه عملية إيجاد حلول لهذه الحالة من تعقد وصعوبة ، فإن معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية تقتضي منا أن نبذل قصارى جهودنا من أجل وضع نهاية لبؤس هذا الشعب. ونحن نوافق على أنه من الضروري تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم يقوم على أساس التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولا بد من أن تشمل عناصر ذلك السلام بالضرورة قضايا أمن حدود الدول المعنية ، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، واستخدامها الكامل لمواردها الطبيعية. وفي هذا الصدد ، نحن نؤيد الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية فورا، ونؤكد من جديد وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستقرارها، واستقلالها، وسلامتها الإقليمية.

وفي ذات الوقت، يجب انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وكما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وإنه لمؤسف حقا أن تستمر الأطراف في تجاهل إعلانات مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ولذلك فإن ماليزيا ترى أن نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسية لتسوية الصراع. وبعد أن استمع المجلس اليوم باهتمام إلى آراء زملائنا هنا اليوم، ولا سيما من القارة الأفريقية، ينبغي له أن يسارع بنشره لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذه بإخلاص وسرعة للقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). وهذا أساسي في الظروف الحالية وسيكون اختبارا دقيقا لإرادة المجلس السياسية وتصميمه. ونرى أنه يجب علينا المضي قدما من هنا، مصممين على إحداث فرق في تعزيز السلم والأمن لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، نود أن نتوجه بتحية إجلال إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في مجال العناية باللاجئين وتيسير عودتهم، وأن نشجع هذه الجهات على مواصلة عملها النبيل على الرغم من الصعاب التي تواجهها.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنني أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الإعلامية العامة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي توجيه الشكر، من خلالكم، إلى السيدة ماكاسكي، على إحاطتها المفيدة للغاية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد ذو أبعاد قارية. واستقراره له آثار على استقرار القارة الأفريقية بأسرها، وهو يؤثر مباشرة على استقرار البلدان التسعة المجاورة لها. وإعادة إحلال السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي تقتضي استعادة الاحترام للمبادئ الأساسية التي أعيد تأكيدها بوضوح في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار من قبل الأطراف الموقعة على الاتفاق، ومن أهم تلك المبادئ مبدأ وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وعدم المساس بحدودها. وفي ذات الوقت، من حق جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أن يعيشوا بسلام في إطار حدود معلومة، خالية من الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تُشن من الأراضي الكونغولية.

والعنصر الأساسي الآخر لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية هو المصالحة الوطنية. وثمة عنصر إضافي ثالث من عناصر الاستقرار يتمثل في الحالة الإنسانية، لأن الأزمات الإنسانية، كما يعلم الأعضاء، كثيرا ما تتسبب في الصراعات، تماما مثلما تتسبب الصراعات على الدوام في أزمات إنسانية.

وقد رسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتو صورة لتدهور الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن لهذه الصورة أن تصف بسهولة حالة حقوق الإنسان، كما تشهد على ذلك الإحصائيات واللاجئون والأشخاص المشردون. والفقر والإملاق والأمراض والمجاعة المستشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل في حد ذاتها انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتشكل هذه الحالة مصدر قلق بالغ لوفدي، لأن الثمن الباهظ الذي يدفعه المدنيون في هذا الصراع غير مقبول. ولا يمكن أيضا احتمال أن يمنع القتال الكثيف وصول الوكالات الإنسانية إلى العديد من المناطق، وخاصة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يحرم السكان الضعفاء من المساعدة الثمينة التي يحتاجونها بشدة.

وقد شدد المجلس في مرات لا تحصى على أن المشاكل الإنسانية يجب أن تجد العناية العاجلة، ليس خلال التفاوض بشأن اتفاقات السلام فحسب، ولكن أيضا من عمليات حفظ السلام. وهذا من شأنه حقا أن يضمن التخطيط المسبق المطلوب من العناصر الإنسانية في عمليات حفظ السلام وأن يتيح التعبئة الفورية للموارد اللازمة. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح اتفاق من اتفاقات السلام غالبا ما يعتمد، على الأقل جزئيا، على التدخل الإنساني، ولا سيما التدخل الذي يمكن من عودة اللاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم، والمساعدة على تسريح المقاتلين، واستعادة مصادر الدخل للأشخاص المتضررين من الحرب ومساعدة المقاتلين السابقين في الحصول على سبل جديدة لكسب العيش. ووفدي يذكر الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بأن لهذا الصك أحكاما عديدة لحماية المدنيين وحقوقهم الإنسانية في ذات الوقت، وكذلك لتوصيل المساعدة الإنسانية عن طريق المعابر الإنسانية وتهيئة

أحوال مؤاتية لتقديم المساعدة الطارئة للأشخاص المشردين واللاجئين وغيرهم.

وعلاوة على ذلك، توجد أحكام مماثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب إعطاء جميع قرارات المجلس نفس الدرجة من الأهمية وبالتالي يجب أن تنفذ دون تمييز أو تسويف. وفي هذا الصدد، يجب على كل الأطراف الموقعة والمجتمع الدولي، جماعيا وفرديا، أن تتحمل مسؤولياتها، لأن خطورة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها الإنسانية الكارثية، تقتضي ، أكثر من أي وقت مضى، بذل كل جهد لإطلاق عملية السلام من جديد.

وجلسة اليوم تتيح لوفدي الفرصة لتوجيه الإشادة والشكر إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وجميع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العديدة التي تسعى بنشاط إلى التصدي للحالة الإنسانية الكارثية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دورها الإيجابي للغاية في دعم ومساعدة العمليات الإنسانية. وهذا الجانب الإنساني من البعثة يجب أن يشجع ويطور.

وختاما، ما تزال مالي مقتنعة بأن تنسيق الأمم المتحدة، مدعوما بالنشر الكامل للبعثة - وأشدد على "النشر الكامل" - من شأنه تمكيننا من تحسين فعالية المساعدة الإنسانية التي تحتاجها جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تود هولندا، أيضا، أن تشكر السيدة ماكاسكي على إحاطتها الصريحة، على الرغم من أنها كانت محزنة. فإلى جانب التعاسة التي أهيلت على الشعب الكونغولي نفسه، وردت الإشارة حول هذه الطاولة اليوم إلى الظروف المرعبة التي يتعين في ظلها على العاملين في المجال الإنساني أداء عملهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأخطار الشديدة جدا التي يواجهونها في هذا السياق. ومؤخرا، قبل أسبوعين فقط، استمعنا إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تدافع عن قضية تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وخاصة في حالات الصراع، في وجه المخاطر المتزايدة التي يواجهونها في الميدان.

وبالطبع، عالج المجلس هذا الموضوع منذ وقت مبكر، في شباط/فبراير من هذه السنة، وأصدر في تلك المناسبة بيانا رئاسيا. ولكن بالنظر إلى الحالة الراهنة المتمثلة في التدهور الواضح في الأحوال الأمنية لموظفي الأمم المتحدة، أعتزم أن أعمم، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن، الإلتماس الذي تلقيته من اللجنة التنسيقية لاتحادات وروابط الموظفين الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة واتحاد الروابط الدولية لموظفي الخدمة المدنية، والذي تناشد مجلس الأمن للقيام بالمزيد من النظر في هذه المسألة.

وإذ أنتقل إلى موضوع آخر، من الصعب الرد على إحاطة تتعلق بالشؤون الإنسانية بدون الكلام عن السياسة. وبعض البيانات التي استمعنا إليها في هذه الجلسة تثبت صحة ذلك. ويود وفدي إبداء ملاحظة واحدة فقط ذات طابع سياسي.

منذ أن دعي مجلس الأمن إلى تأييد اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، حاولت بعض الوفود في هذا المجلس أن تعطي مشاركتنا ميلا مختلفا قليلا، وذلك، من جهة، بإدخال تمييز بين القوات المدعوة والقوات غير المدعوة - وتوصف

أيضا بـ "الحلفاء" و "المعتدين" - ومن جهة أخرى، بتمويه إحجام الرئيس كابيلا عن تنفيذ الحوار الوطني.

وغني عن البيان أن لكل وفد الحق في أن يحاول إنفاذ هذا التعديل، ولكننا نود أن نشير إلى أنه إذا كان التمييز بين القوات التي وجهت لها الدعوة، والقوات التي لم تدع، قد تم في لوساكا، وإذا حذف الحوار الوطني من مشروع نص اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ما كان يمكن إبرام هذا الاتفاق. وعلى الوفود التي تصر على هذه التعديلات أن تعرف ماذا تفعل. وقد يكون صحيحا أن اتفاق لوساكا يتطلب بعض التحديث. ويبدو أن إجماعا قد برز منذ البداية على عدم واقعية المهمة التي أوكلها اتفاق لوساكا للأمم المتحدة لتقصي الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الرواندية والانتراهاموي. إلا أنه لن يتسنى تحديث اتفاق لوساكا، بطبيعة الحال، إلا إذا قبلت ذلك كل الدول الموقعة، على الأقل.

وأستأنف الآن مهمتي كرئيس لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للسيدة مكاسكي للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس.

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أتوجه من خلالكم، سيدي الرئيس، بالشكر إلى أعضاء المجلس على عبارات الاهتمام والدعم المخلصة للغاية التي أبدوها لصالح الجهود الإنسانية، سواء بالنسبة لمساندة الضحايا ودعم الوكالات الإنسانية التي تعمل في الميدان، ودعم الدور التنسيقي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومما يثلج الصدر، بصورة خاصة، ذلك التوافق المتنامي بين المناقشات السياسية والإنسانية والذي أصبح يميز عمل مجلس الأمن على نحو متزايد.

وأود أن أتطرق أولا إلى بعض النقاط التي أثارها ممثل المملكة المتحدة، الذي أدلى ببعض التعليقات حول استراتيجية المساعدة المنسقة. ونحن ممتنون للاهتمام المتزايد للبلدان المانحة في الاجتماع الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر، إذ حثنا عدد من المانحين على وضع برنامج أقوى للمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت النداء الموحد الذي يوزع عليكم الآن أكبر من سابقه لعام ٢٠٠٠. وهناك بالتأكيد اهتمام بنهج استراتيجي أوسع نطاقا. وعلينا أن نفهم أن تطور عملية النداء الموحد يعني أن هذه العملية تمثل في واقع الأمر الآن خطة عمل إنساني مشترك، التي تحددت معالمها في الوثيقة، والتي أصبحت في حد ذاتها أداة لنهج أكثر تنسيقا.

ونحن نلمس تعاونا أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإنني أرى - وليس في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل بالنسبة لأزمات أخرى - انحسار عقلية ''هم'' و ''نحن'' التي كانت تتسم بها العلاقات بين المنظمات غير الحكومية ومجتمعات الأمم المتحدة في السابق. وندرك أن بعض المنظمات غير الحكومية لديها بعض السمات المحددة الخاصة بها، والتي يجب احترامها؛ فإذا احترم كل منا دور الآخر، فسوف نجد من السهل علينا أكثر فأكثر أن نعمل على نحو إيجابي للغاية في إطار هدف عام مشترك.

أما بالنسبة للعلاقات بين الأمم المتحدة والسلطات المحلية - حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية - وعلاقات الأمم المتحدة مع الأطراف في الصراع وما هي العقبات التي تعترض سبيل هذه العلاقات، ربما كان بوسعي أن أشير هنا مرة أخرى إلى مسألة الوصول. ونحن نجد أن مسألة الوصول قد أحيطت بالتقييد، وبالعراقيل في بعض الأحيان، وأحيانا أخرى ساعدت. فهناك الوجه الطيب والوجه القبيح في كل موقف. ولقد ساعد وزير الداخلية في حكومة الكونغو الديمقراطية بالتأكيد في التغلب على بعض القيود

البيروقراطية. وفي نفس الوقت، فإنني استرجع التعقيب الذي أدليت به في بياني التمهيدي حول حادثة بارزة من عدم التمكن من الوصول إلى حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ من النازحين في منطقة إكواتور: ويعزى ذلك إلى التأخير في إصدار تصاريح السفر - وإنني لا أعتبر ذلك أمرا متعمدا على الإطلاق، ولكن كان ذلك نتيجة سيئة للوضع الصعب والمعقد للغاية في الميدان. وفيما يتعلق بعملنا مع جماعات المتمردين، فإنهم يرحبون بالمساعدات الإنسانية. لكن ما من حركة للمتمردين استطاعت أن تضمن الأمن لنا.

ومما يثير الاهتمام بالنسبة للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس أن حالة الطرق متردية في كثير من الأنحاء في أعالي البلد؛ بل إنه ليست هناك طرق في الأصل. وكما ذكر ممثل الولايات المتحدة، فإن أكثر التنقلات تتم بطريق الأنهار. وأن جانبا كبيرا من حركة المرور النهري يخضع الآن لإشراف الحركات العسكرية وحركات المتمردين. وهذا يعني أن العاملين في الحقل الإنساني لا يسمح لهم بالوصول إلى الوسيلة الوحيدة للنقل من وإلى بعض المناطق. وأن ما نتطلع إليه هو الحصول على ضمانات للوصول من خلال النقل النهري، إلا إننا نريد كذلك أن نكون في موقف يمكننا من التفاوض من أجل الوصول الإنساني عبر خطوط المواجهة.

وفيما يتعلق بالقيود الأخرى التي يواجهها المجهود الإنساني، ذكرت مسألة تجنيد الأطفال. وأشرت إلى سعر صرف النقد الأجنبي، وأكرر: إن مسألة سعر الصرف من بين المسائل التي نأمل في إيجاد حل لها.

وعن الجانب الإيجابي، كما أسلفت، فإن بعض نواحي علاقاتنا مع السلطات جيدة للغاية. وبدعم من السلطات على كل المستويات، تنظم الأمم المتحدة الآن ورشة عمل حول قضايا الصحة والتعليم في إقليم كيسانغاني الذي يسيطر عليه المتمردون، بمشاركة متخصصين من كافة مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مجالات أخرى، تساعدنا الحكومة بالوصول إلى المدارس والمستشفيات أي أن هناك أمورا إيجابية وأخرى سلبية؛ فليس هناك رد واحد محدد.

وردا على سؤال أكثر تحديدا طرحه ممثل المملكة المتحدة عن أي المجالات التي يمكن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تساعد فيها. وطبعا في مجال أمن الوصول. وهذا غني عن البيان، وأعتقد أنه أمر طالما كنا نتمناه حتى يتسنى لبعثة الأمم المتحدة الانتشار الكامل.

ولكن ثمة مجال محدد قد يرى المجلس أن يتخذ إجراء بشأنه. في الوقت الراهن، فإن الأموال المخصصة لعمليات حفظ السلام محددة بصورة دقيقة بمعنى أنها قاصرة على الاستخدام في أنشطة يضطلع بها حفظة السلام في أداء واجباتهم لحفظ السلام. ولقد كانت هناك عدة حالات طلب فيها المجتمع الإنساني مساعدة عملية حفظ السلام للانتقال، على سبيل المثال، لأنها أكثر أمنا إلى حد كبير. وفي حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كيسانغاني مثلا، لدينا حالة حديثة لقيام البعثة بتوفير النقل للعاملين في الحقل الإنساني. ولأن ذلك غير مدرج في ميزانية جهود حفظ السلام، فقد كان علينا أن ندفع نحن التكاليف، والتي كانت ضعف ما كان سيكلفنا النقل التجاري في السوق المحلية. وكان لزاما علينا أن نختار ما بين الأقل تكلفة والأكثر أمنا، وكانت هذه المسألة أيضا ضمن الطلب الذي تقدمت به السيدة أوغاتا للبعثة - وهو الطلب الذي قامت إدارة عمليات حفظ السلام بتلبيته بسرور - لتقديم المساعدة بوسائل النقل التابعة للبعثة، على سبيل مساعدة اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو. ومرة أخرى، تبرز مسألة التكاليف. وهذه

الأموال تأتي من مساهمات المانحين للمجهود الإنساني. ونحن نسدد التكاليف بصورة أو بأخرى. ولكن السؤال هو هل ندفع من خلال الميزانية المقررة لحفظ السلام، أم أن ندفع من خلال الميزانيات الإنسانية الطوعية. إنني أترك تلك المشكلة المحيرة للمجلس للنظر فيها.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، فهي تتفاوت مع الوضع العسكري المتغير. وفي الوقت الحالي، تكمن أكثر الصعوبات التي نواجهها في منطقة جنوب كيفو، وأيضا في إقليم كاتانغا. وكما ذكرت آنفا، فإننا نأمل أن يؤدي المزيد من الانتشار للبعثة إلى توسيع النطاق الأمني، الأمر الذي سيعزز قدرة المنظمات الإنسانية للوصول إلى السكان.

وردا على سؤال زميلي الكندي فإننا نرى في الواقع أن وجود البعثة بما توفره من أمن إضافي، سوف ييسر المساعدة الإنسانية. وصحيح أنه ينظر إلى وجود الأمم المتحدة على أنه مثير للجدل، وأن أسئلة طرحت بشأن ما إذا كان على العاملين في المساعدة الإنسانية أن يتولوا الأمر وحدهم. وأنا أرى في ضوء الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أننا نرحب بالأمن الذي توفره البعثة من حيث احتمال الوصول والحراسة وفيما يتعلق بقضية الشهود الدوليين.

وبالنسبة لمسألة المراقبين المدنيين ذات الصلة، والتي أثارها زميلنا الفرنسي، فصحيح أن نشر مراقبين دوليين يزيد من احتمال أن ترى البعثة انتهاكات حقوق الإنسان وأن تبلغ عنها. وواضح أن من الجدير بالملاحظة أن هناك بالفعل ١١ مسؤول شؤون إنسانية ومسؤول حماية أطفال في إطار البعثة، وهم يعملون بتعاون وثيق مع المجتمع الإنساني. والواقع أن الزيارة، المتعددة الوكالات، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تمت في الأسبوع المنصرم أوصت بتحسين تنظيم ترتيبات التنسيق بل وبزيادة توثيق التعاون بين العناصر المدنية في البعثة والمجتمع الإنساني.

واسمحوا لي أن أضيف نقطة تتعلق بالأمن. فثمة تقارير للأمين العام مقدمة إلى الجمعية العامة بشأن أمن موظفي الأمم المتحدة وسائر العاملين في الحقل الإنساني، ونحن نعلم بالطبع أن احتمال زيادة اعتمادات الميزانية لهذا الأمر مقيد بأن، علينا الانتظار إلى فترة السنتين القادمة، لأن هذه هي دورة الميزانية. وفي غضون ذلك فإننا نبذل الكثير من الجهود المتضافرة في هذا العام - بتشجيع كامل من المانحين - بغية إدراج مناشدة خاصة ضمن النداءات الموحدة لدفع تكاليف عناصر الأمن في كل بعثة. ومن بين مجموع المبالغ المطلوبة نطلب ما بين ١٣ و ١٤ مليون دولار للبعثات عموما وليس للكونغو فحسب، لتغطية تكاليف الأمن.

وأنا أذكر ذلك الآن لأنه ينطبق بوجه خاص على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنحن نشجع المانحين الذين يزمعون الإسهام في المشاريع الإنسانية على أن يكفلوا أيضا تمويلهم لهذا الجانب الأمني الحيوي. فبغير تطبيق نظام أمني سليم للعاملين في المجال الإنساني في الكونغو ينشأ خطر حقيقي تماما من ألا تتمكن المشاريع ذاتها التي نرغب في دعمها من أن تستمر.

وأشكركم شكرا جزيلا، سيادة الرئيس. وأرجو أن أكون قد علقت على كل النقاط التي أثيرت على أنها أسئلة. واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر أعضاء المجلس جزيل الشكر على كلماتهم البالغة القوة في تأييد المجتمع الإنساني، في الكلمات التي أدلوا بها عصر اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة مكاسكي على تعليقاتها. وسوف أعطي الكلمة الآن للسفير أنجابا، ولكني أعلم أن السيدة مكاسكي مضطرة للسفر

الساعة ١٥/١٧، فلها الحرية في مغادرتنا إذا كانت ترغب في اللحاق بطائرتها.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سوف أوجز للغاية حتى لا أتسبب في تأخير مغادرة السيدة مكاسكي.

كنت أعتقد أن المناقشة في عصر هذا اليوم والإحاطة التي قدمت في غاية الفائدة. وأعرب عن الشكر مرة أخرى للسيدة مكاسكي على ذلك وعلى تزويدنا بالمعلومات الإضافية ردا على أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس.

ولكن، سيادة الرئيس، اضطربت فائدة هذه الجلسة، على أقل تقدير، بما قلتموه بصفتكم الوطنية. وأنا أرى أن بوسعك أن تشوه ما تريد تشويهه، لكن الواقع على الأرض يظل كما هو. فثمة اعتداء على جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا واقع؛ لا تستطيعون تغييره. وثمة قوات مدعوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثمة قوات لم توجه إليها دعوة. هذا واقع؛ لا تستطيعون تغييره، حتى لو أردتم. وقرارات مجلس الأمن في غاية الوضوح بالنسبة لهذه المسألة. فهي تميز بوضوح بين القوات المدعوة والقوات غير المدعوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذا فليس من المفهوم أن نسمعكم مرة تلو أخرى تحاولون الدفاع عن المعتدين بدلا من الدفاع الضحايا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية ضحية اعتداء. هذا واضح.

لقد أذهلت وفدي الطريقة التي تناولتم بها، أنتم شخصيا، ووفدكم هذه القضية. ولم أكن أقصد أن أقول هذا، ولكن من حقي أن أرد على ما قلتم بصفتكم الوطنية. ومرة أخرى فإن وجود قوات مدعوة وقوات غير مدعوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واقع قد ترغبون في تشويهه، لكن تشويهكم لن يغير الواقع.

لقد وعدتكم بأن أوجز، ولقد أوجزت. وأحتفظ بحقي في العودة ثانية، إذا رغبتم في ذلك، سيادة الرئيس. وأنا على استعداد لقضاء وقت أطول في هذه الجلسة إذا رغبتم في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون على قائمتي. وبذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.